الشراكة والتعاون الدولي وأهمية تطويرهما من أجل التنمية

معالجة القضايا التنموية بما فيها السكانية ترتكز على شراكة دولية فاعلة

■ طالبات في قاعة الدراسة

■ أمهات واطفالهن في مركز للصحة الانجابية

تحرص الحكومة على بناء شراكة وتعاون مع شركاء التنمية الدوليين والمحليين لمواجهة تحديات التنمية البشرية ، ومن أبرزها القضية السكانية التي ترتكز على الشراكة الفاعلة وتعزيز دور المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاعات المختلفة من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف الوطنية المرتبطة بالسياسة السكانية والأهداف الدولية

ذات الصلة بالقضايا التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر... وهذه الأهداف تتداخل وتتقاطع مع القضايا السكانية كالتعليم والصحة وتمكين المرأة التي أجمع عليها المجتمع الدولي في مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية في عام 1994م ومؤتمر الألفية للتنمية في عام 2000م ، والتزمت الدول بتحقيقها بحلول عام 2015م.

إعداد / بشير الحزمي

أهمية الشراكة في تنفيذ أهداف الألفية

في إطار المفاهيم الحديثة للشراكة لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في وضع السياسات والبرامج التنموية وتنفيذها بل ظهرت عوامل ومتغيرات جديدة عالمية ومحلية أعطت للشراكة والتعاون الدولي والمحلي دوراً اكبر في عمليات التنمية ومن أبرزها:

العولمة وتأثيرها على العلاقات بين الدول.

التضخم الاقتصادي وتأثيراته على أساليب التنمية الأحادية للدول النامية.

تنامي دورالشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات في التأثير على وضع السياسات والبرامج على المستويات الوطنية بمعزل عن دور المجتمعات (القطاع الخاص) والشراكة الدولية.

التزامات الدول تجاه القضايا التنموية بما فيها القضايا السكانية التي انبثقت عن المؤتمرات الدولية بدءاً من مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية 1994م، والتنمية العالمية للتنمية المجتمعية في كوبنهاجن 1995م ، وقمة الأهداف الألفية للتنمية في نيويورك 2000م والتي بمجملها رسمت توجيهات جديدة عالمية نحو القضايا التنموية في إطار تشاركي وتعاون دولي وشراكة وتفاعل داخلي في الدول مع منح مزيد من الأدوار للمجتمع ممثلاً بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحمل المسؤوليات والأعباء لمواجهة التحديات التنموية من اجل أحداث تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية مستدامة والرفع بمستوى الحياة المعيشية الكريمة للسكان.

الوضع الراهن للشراكة والتعاون تجاه القضايا السكانية

منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي ومع تزايد الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص دولياً ومحلياً التي أصبحت تلعب دوراً كبيراً كشريك فاعل في التنمية وبهدف تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان ولأهداف مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية والأهداف الألفية ، كان لابد من إيجاد صيغ للشراكة والتعاون والتكامل من اجل العمل سوياً مع المجتمع الدولي والمجتمع المحلي (الشركاء الدوليين والمحليين) لمواجهة التحديات السكانية والتنموية في إطار التحولات المحلية والظروف الاقتصادية الصعبة التي أثرت في مستويات المعيشة للسكان وزيادة رقعة الفقر وتأثيرها على الجوانب الصحية والتعليمية والمجتمعية ومشاركة المرأة في التنمية.

الشراكة والتعاون مع المنظمات الدولية

دخلت بلادنا في شراكة وتعاون مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة من اجل تمويل المشاريع التنموية المختلفة منها المشاريع السكانية ، وقد تطورت علاقات التعاون إلى شراكة حقيقية ومشاركة في وضع السياسات والبرامج ومتابعتها وتقييمها كان من أبرزها إعداد السياسات والاستراتيجيات الوطنية ومن أهمها السياسة الوطنية للسكان ، والاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالشباب والمرأة والصحة الإنجابية والتعليم ومكافحة الفقر ومكافحة الايدز ، الخطط الخمسية للتنمية الشاملة والتخفيف من الفقر (الأولى والثانية والثالثة).

وقد اخذ في الاعتبار تكييف هذه السياسات والخطط لتستوعب التحولات المحلية للتنمية ومتطلباتها والمتغيرات الدولية ، ومن أبرزها أهداف مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية ، والأهداف الألفية للتنمية حيث أصبح تنفيذها التزاماً على الجميع كشركاء في التنمية وفقاً للتحولات والمفاهيم الحديثة للشراكة والتعاون الدولي. وتأتي في مقدمة الجهات المانحة والشراكة والتعاون للقضايا السكانية صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وقد وضعت هذه الجهات المانحة الشريكة في التنمية أطراً للتعاون والشراكة من أهمها الإطار الاستراتيجي للدعم وتدفق الموارد من قبل منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات التمويلية التابعة لها والمؤسسات التمويلية الأخرى كالبنك الدولي. وتأتي في مقدمة أولوياتها والتي تتماشى مع أولويات التنمية في البلاد ، البعد السكاني والقضايا السكانية المختلفة ، صندوق الدعم لأهداف الألفية ، صندوق الدعم العالمي لمكافحة أمراض السل والملاريا والايدز.

كما وضعت آليات ووسائل لتسيير تنفيذ تدفق الموارد وتتبع أداء الشراكة والتعاون وتقييمها ومن أهمها إنشاء لجنة تسيير برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الوحدة الفنية لتسهيل تنفيذ ومتابعة العون المتعدد الأطراف بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، اللجنة الفنية متعددة الأطراف لبرامج الصحة وبالتحديد الصحة الإنجابية ، لجنة تسيير تنفيذ الدعم من الصندوق العالمي لمكافحة أمراض السل والملاريا والايدز، إنشاء وحدة تنفيذ المشاريع الصحية الخارجية بوزارة الصحة العامة والسكان .

المصدر : تحليل الوضع السكاني 15 عاماً بعد مؤتمر القاهرة.

متطلبات تحقيق أمومة مأمونة

إعداد / وهيبة العريقي

تتعرض كثير من النساء في العالم للوفاة كل يوم نتيجة لظروف ومشاكل تتعلق بالحمل والـولادة وعلى هذا الأساس جاء الاهتمام بتعريف الأمومة المأمونة على أنها تمكين المرأة من الحمل والإنجاب في ظروف صحية من دون حدوث مضاعفات مرضية تؤثر على الأم والجنين وتؤدي إلى وفاة أحدهما أو كليهما،فالحمل والولادة حدثان في حياة المرأة يحاطان بآمال كبيرة،حدثان قد يشوبهما الخوف وتتهددهما معاناة تفضي ربما إلى الوفاة عندما لا يجدان اهتماماً ولا يحاطان بالرعاية اللازمة.

ومن الخطأ وصف الحمل بالمرض،إنما هو عملية فسيولوجية طبيعية قد ترافقها أخطار معينة تتهدد الصحة وربما تهدد حياة المرأة والجنين الذي تحمله أو الوليد الذي تلده.

فكثيراً ما تقضي المرأة نحبها أثناء حملها أو عندما تلد أو بعد الولادة،وهذا بمثابة كارثة ضخمة واسعة الأبعاد بالنسبة لأسرتها،خصوصاً لأطفالها الصغار الذين يفقدون برحليها الحنان والرعاية الكاملة،ويتعرضون لعوامل سلبية يكون لها بالغ الأثر على صحتهم الجسمية والنفسية والاجتماعية والتعليمية والمهنية مستقبلاً،وهو أيضاً بمثابة كارثة حقيقة للمجتمع الذي يفقد بوفاتها عنصراً مهماً وبناءً.

ومـا وفاتها سـواء أثـنـاء الحمل أو عند الـولادة أو عقبهما إلا دلالة على تقصير الأسـرة والمجتمع في حقها لعدم إحاطتها وحفها بالرعاية الصحية والاجتماعية التي تستحقها من خلال العناية بالمرأة عموماً،ورعايتها جيداً وتجنبها القيام بأعمال مرهقة أو شاقة مهما بدت في نظرنا عادية،والحرص على أن تتم ولادتها تحت إشراف قابلة مدربة أو طبيبة متمرسة.

إن العناية بالحوامل عموماً والحرص على زيارتهن للمرفق الصحي بشكل دوري من بداية الحمل جانب أساسي يمكن من تشخيص الحالات الخطرة ومنع أيـة مضاعفات مرضية تطرأ محتملة أو غير محتملة.

عوامل وأسباب

هناك عدة عوامل تـؤدي إلى ارتفاع معدل وفيات الأمهات أهمها:

- النزف الدموي.
- ارتفاع ضغط الدم أثناء الحمل.
- عدوى الأمراض.
- الإجهاض غير المأمون.
- فرط ضغط الدم.
- تعسر الولادة.

إلى ذلك يزداد احتمال التعرض للوفاة بالنسبة للأمهات اللواتي يعانين من الإصابة بعدوى أمراض،كالملاريا،السل ،الإيدز،وجراء تعرضهن لمضاعفات سوء التغذية وفقر الدم،كذلك عند الحمل في سن مبكرة،ولدى الولادة مراراً.

وتكمن أشد الأخطار التي تهدد بقاء الأطفال حديثي الولادة(يوم وأحد-28يوماً) على قيد الحياة في الحالات المرضية في الفترة المحيطة بالولادة،مثل انخفاض الـوزن عند الـولادة،أسـلـوب أو طريقة الإرضـاع،الاخـتـنـاق عند الولادة،فضلاً عن حـالات العدوى الشديدة،كالالتهاب الرئوي،التهاب السحايا،الكزاز.

عناصر الأمومة الآمنة

هناك عدة عناصر إذا التزمنا بها ضمنا أمومة آمنة من دون حدوث وفيات هي:

- الـرعـايـة الكاملة لـلأم أثناء الحمل.
- المتابعة الدورية للمرفق الصحي على أن تتم الـولادة في المرفق الصحي وتحت إشراف قابلة مؤهلة ومدربة.
- العناية بالوليد.
- العناية بـالأم والوليد في فترة مابعد الولادة.
- الاهتمام بالفتاة من صغرها حتى بلوغها سن الزواج.
- توفر الطوارئ التوليدية الأساسية الشاملة في المجتمع.

وتشكل المضاعفات والانتكاسات وكـذا الأمـراض الـتـي يمكن أن تتعرض لها الأم أثناء الحمل أو عند الـولادة أو في فترة ما بعد الولادة عـوامـل مساعدة لارتـفـاع نسبة وفيات الأمهات،وأبرز ما يقود إلى ذلك السلوك الإنجابي غير المنظم كالحمل المبكر قبل (18سنة) والحمل المتأخر ما بعد سن الأربعين والولادة بفترات قصيرة بين حمل وآخر.

فالحمل قبل سن (18سنة) محفوف بالمخاطر بسبب عدم اكتمال نمو عظام الحوض عند الفتاة وعدم تهيئها جسمياً ونفسياً للولادة،من شأنه أن يعرضها لمشاكل صحية ومضاعفات جمة قد ينتج عنها:

- ولادة مبكرة قبل أوانها.
- تعسر الولادة.
- ولادة أطـفـال ناقصي الـوزن (خدج).
- موت الجنين.

كما يزداد الخطر المترتب عن الحمل لدى المرأة بعد بلوغها الأربعين،فمعه تنهك الأم صحياً وجسدياً وفي ذات الوقت تفقد مرونة القدرة على الحمل والولادة إذا ما قيست بكفاءة من هن أصغر سناً وما يترتب عليه أحياناً من نتائج خطيرة ومضاعفات مثل:

- هشاشة العظام.
- تعسر الولادة.
- وضع غير طبيعي للجنين.
- انفجار الرحم.
- ولادة أطفال ناقصي الوزن.
- تشوه الجنين أو موته.

عوامل الخطورة

ثمة عوامل للحمل والـولادة تنذر بالخطر ويجب التنبه إليها لتلافي وقوع مضاعفات يمكن أن تعرض الأم وجنينها للخطر من مثل:

- ولادة متعسرة قد تحتاج لإجراء عملية قيصرية.
- ولادة سابقة لطفل ميت.
- كثرة وتقارب الولادات.
- حدوث النزف أثناء الحمل والولادة. أو ما بعد الولادة.
- ظهور بعض المضاعفات أثناء الحمل،كالصداع الشديد،ألم في البطن،حدوث تشنجات،تورم الوجه والأطراف،زغللة العنين،الانفجار المبكر لجيب المياه.

ارتفاع ضغط الدم فهذه العلامات التي تنذر بالخطر أثناء الحمل وتستدعي نقل الحامل فوراً إلى المرفق الصحي.

تحقيق أمومة مأمونة

ستتحقق الأمومة المأمونة إذا اتبعنا:

رعـايـة الـفـتـاة ابـتـداء مـن مرحلة الطفولة،فإذا افتقرت إلى التغذية الجيدة في الصغر وإلى النشأة الصحية،فستصبح في الكبر أكثر عرضة لمضاعفات الحمل والأمراض المهددة للأمومة.

العناية بالحامل طوال مدة حملها ثم عند ولادتها وبعد الولادة.

الرعاية عند الوضع وبعد الوضع.

■ طبيبة تشرح لنساء مشاكل الحمل والولادة

تحسين الأوضاع

من الإجراءات والتدابير التي تحسن وضع الأمومة المأمونة:

- المباعدة بين الولادات بحيث تكون المدة بين الولادتين سنتين أو ثلاث سنوات.
- إرضاع الطفل من ثدي أمه بعد الولادة مباشرة حتى الستة الأشهر الأولى من عمره (رضاعة خالصة) وبعدها تضاف للطفل الرضيع الأغذية التكميلية إلى جانب الرضاعة الطبيعية حتى بلوغه عامين من عمره.
- تنظيم الـحـمـل،لأن تـكـرار الحمل والـولادات والتقارب بينها يرهق المرأة جسدياً وصحياً ويزيد من خطر تعرضها لأمراض الأمومة والوفاة.

ضرورة حصول الأم على تغذية جيدة تكفل لها توفير ما يكفي رضيعها من لبن.

ختاماً..رعاية الحمل والولادة أمر ضروري ومهم حتى وإن كانت المرأة لا تشكو من أي أمراض،وزيارة المرفق الصحي بانتظام لإجراء الفحوصات الدورية على الأقل أربع مرات خلال الحمل يساعد على ضمان ولادة آمنة وطفل سليم.

جدلية النمو السكاني والنمو الاقتصادي

أمين عبدالله إبراهيم

لا يزال الجدل حول علاقة النمو السكاني بالنمو الاقتصادي مستمراً، ولم يحسم حتى الآن. فهناك من يعتقد أن النمو السكاني يعيق عملية التنمية ويحول دون تطوير مستوى معيشة السكان وتحسين أوضاعهم، وحجتهم في ذلك أن النمو السكاني السريع يضع عقبات في طريق تراكم رأس المال وتعيقه لزيادة نصيب الفرد منه، ومن ثم فإنه مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على ما هي عليه (الآلات والمعدات والتجهيزات وغيرها) فإن نصيب العامل الجديد من رأس المال اللازم لزيادة الإنتاج يتناقص باستمرار، مؤدياً إلى تراجع الإنتاجية ومن ثم النمو الاقتصادي. كما يؤدي النمو السكاني إلى تنامي عدد الباحثين عن عمل، ما يزيد من مشكلة البطالة في المجتمع أكثر مما يؤدي لزيادة مستوى الناتج في المجتمع.

ويضيف هؤلاء المعارضون أن نمو السكان المتزايد يؤثر على المدخرات حيث يرفع من معدل إعالة السكان الذين يستهلكون ولا ينتجون وبالتالي يقلل من حجم المدخرات وموارد التمويل اللازمة للنمو الاقتصادي وزيادة الناتج والدخل.

وهناك فريق آخر يرى العكس من ذلك، ويعتقد أنصاره أن النمو السكاني - في إطار ظروف اقتصادية وسياسية معينة - يوفر شروطاً ملائمة لإمكانية زيادة حجم القوى البشرية ومن ثم زيادة القوى العاملة التي تسمح بإمكانية أوسع لاستغلال موارد البلاد وثرواته، ورفع مستوى الإنتاج والدخل والتسريع من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويؤكدون أنه من الناحية التاريخية كانت فترات نمو السكان سابقة وممهدة للنمو الاقتصادي، وأن الضغط السكاني يؤثر على الحوافز الفردية ويشجع على تحسين أساليب وطرق الإنتاج دائماً وبالتالي تحسين مستوى الإنتاج ونموه المستمر، كما يعتقدون ايضاً أن الضغط السكاني كان وراء الثورة الخضراء لمواجهة مشكلة نقص الغذاء، وكان وراء عملية التسريع بالتصنيع، ويؤكد هذا الفريق المؤيد للنمو السكاني أن توسيع الأسواق وتوسيع حجم الاقتصاديات يرتبط بالنمو السكاني، وهو ما يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل ورفع مستوى المعيشة.

وفي الحقيقة يصعب الحديث عن علاقة النمو الاقتصادي بالنمو السكاني من دون تحديد مرحلة التطور الاقتصادي والتنموي التي يمر بها المجتمع والدولة محل الدراسة والتقييم، نظراً لتباين آثار النمو السكاني على مجموعة البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية، ففي البلدان المتقدمة يسهم في زيادة الإنتاج. إذ أن الزيادة في القوى العاملة تؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية المادية لاتساع نطاق تقسيم العمل وتوفر رأس المال وارتفاع المستوى التكنولوجي، بحيث تؤدي في هذه الاقتصادات التي تمر بمرحلة متقدمة من التطور الصناعي إلى تطابق قانون تزايد الغلة، ومعنى ذلك أن الإضافات الجديدة من السكان والقوى العاملة تدعم النمو والتقدم الاقتصادي.

من ناحية أخرى، تترتب على تزايد السكان في الاقتصاد المتقدم آثار أخرى كبيرة ومهمة تتعلق بحجم الطلب الفعلي في جانبيه أي الطلب على أموال الاستثمار والطلب على الاستهلاك إذ يحفز تزايد الطلب على أموال الإستثمار بما يرفع من تكوين الرأسمال الطلب الاستهلاكي الناجم عن النمو السكاني على تزايد رؤوس الأموال العينية اللازمة لخلق الاستثمارات الجديدة. خلاصة القول إن زيادة السكان في هذه المجتمعات تؤدي إلى زيادة الإمكانيات المادية والاقتصادية للإنتاج في الاقتصاد المتقدم بسبب تطور ومرونة جهازه الإنتاجي وما يتوفر من عوامل وعناصر أخرى تسهم في الاستفادة القصوى من قوة العمل التي تترتب عن النمو السكاني.

أما في مجموعة البلدان النامية التي تتميز بضعف الموارد والإمكانات مقارنة باحتياجات السكان فإن الزيادة السكانية تؤدي - مع انخفاض مستوى الإنتاج او ندرة رؤوس الأموال العينية - إلى تحقيق نتائج اقتصادية معاكسة تتمثل في ظهور البطالة السافرة والمقنعة وانخفاض إنتاجية العمل، وسريان قانون تناقص الغلة ما ينجم عنه في الأخير تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي وبالتالي يعقد ويزيد من تحديات وصعوبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .. بعبارة أخرى فإنه مادامت الزيادة السكانية في البلدان النامية لا تقابلها زيادة مماثلة في الموارد والإمكانيات فلابد في الأخير من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض معدل تكوين رأس المال، ومن ثم تراجع معدلات النمو والتنمية في المجتمع النامي، وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الإمكانات اللازمة لإستغلال الموارد المحدودة في مثل هذه البلدان هي بدورها مقيدة بعدم كفاية رؤوس الأموال وبانخفاض مستوى الفن الإنتاجي فإن الاستنتاج الأخير هو أن تزايد السكان يمثل عقبة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية.

وأخيراً - يمكننا التأكد بوجه عام أن النمو السكاني لا يتعارض مع النمو الاقتصادي والتنمية طالما توافرت للبلد الموارد الاقتصادية أو كانت هناك موارد غير مستغلة، ففي هذه الحالة يساعد نمو الأعداد البشرية وتنمية قدراتها ومهاراتها على استغلال الموارد المتاحة وتوظيفها التوظيف الكامل ما ينتج عنه دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة، وللتدليل على ذلك نذكر هنا حالة البلدان الغنية بمواردها النفطية التي تعاني من مشكلة خفة السكان بالنسبة للموارد ما يجعل العدد القليل من السكان عاجزاً عن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بصورة كاملة، كما يمكن التدليل على ذلك أيضاً بذكر حالة البلدان المتقدمة التي يؤدي حسن الاستغلال للعنصر البشري فيها إلى تطوير قدرتها الإنتاجية وتوظيفها على نحو كامل بما يحقق أقصى استفادة ممكنة لمواردها الاقتصادية المتاحة، ويساعدها في ذلك تبنيها وتنفيذها المستمر للبرامج الموجهة نحو البحث والتطوير، وتبني الأساليب والطرق العلمية والتكنولوجيا الحديثة في التعامل مع مشكلة الموارد المحدودة ورفع إنتاجيتها ، بعبارة أخرى يصبح من مصلحة الدولة تشجيع النمو السكاني أو استقطاب الهجرة إليها من أجل تحسين فرص استغلالها لمواردها وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية فيها.